أنماط التحول الهيكلي
واستراتيجيات التخصص القطاعي

- أنماط التنمية وتجارب الدول تختلف حسب اختلاف الموارد والاستراتيجيات التنموية.
- تصنيف البلدان حسب مؤشرات عوامل الإنتاج أو حسب مؤشرات المؤثرة على الإنتاج والتجارة.
- ربط الاختلافات بالسياسات الحكومية التنموية وتفسيرها.
- التركيز على تفسير الاختلافات في زمن حدوث التحولات الهيكلية ناجم عن الاختلاف الواسع في تجارب البلدان خلال الانتقال ربما أكثر من الاختلاف ما بين الدول المتقدمة والنامية.

- الاختلاف في التحولات على المستوى السلع يمكن أن يعزي إلى درجة الانفتاح والتخصص في إنتاج السلع الأولية .
- الاقتصاديات الصغيرة المنفتحة مع مستوى مرتفع من التخصص في الصادرات الأولية تكون فيها تنمية الصناعة بطيئة .
- العكس في حالة الاقتصاديات الكبيرة المنغلقة التي تفتقد إلى قاعدة تصديرية (أولية) يتم فيها عملية التصنيع مبكراً لرفع مستوى الدخل .

- قياس تزمين التحولات الهيكلية المرتبطة بهذه العوامل يتم تصنيف البلدان إلى مجموعات متجانسة من ناحية "هبات الموارد"
- هبات الموارد: الفرق ما بين نمط الصادرات الحالي والمتوقع باستخدام النمط المعياري عند مستوى الحجم ومستوى الدخل.

Trade Orientation Index مؤشر التوجه التجاري

$$To = \left[\left(E_p - E_m\right)/E\right] - \left[\left(\hat{E}_P - \hat{E}_M\right)/\hat{E}\right]$$

- ومنه يتم حساب نمط التخصص إلى:
  - التوجه الأولي
  - التوجه المتوازن
  - التوجه الصناعي
- حجم الاقتصاد له أثر واسع على التحولات الهيكلية وزمن حدوثها .

قياس حجم السوق: عدد السكان ومستوى دخل الفرد

- مؤشر الحجم ومؤشر التوجه التجاري، استخدم لتصنيف البلدان إلى:
  - اقتصاد كبير
  - اقتصاد صغير أولي
  - اقتصاد صغير صناعي
- الاقتصادات الكبيرة تتميز بانخفاض حصة الصادرات الأولية وتطور مبكر للصناعة وانغلاق أكبر وارتباط الصناعة بالطلب المحلي.

- اختلاف واضح في الاقتصادات الصغيرة حيث أن الصادرات الأولية في المجموعة ذات الاقتصاد الصغير الصناعي أقل من نصف مستواها في مجموعة ذات الاقتصاد الصغير الأولي. ويتم تعويضها بارتفاع تدفقات رأس المال في المراحل الأولى من التنمية.
- يتم التخصص الصناعي في المجموعة ذات الاقتصاد الصغير الصناعي عند مستوى 220-300$ بينما يؤجل إلى غاية 500$ في المجموعة ذات الاقتصاد الصغير الأولي.

استراتيجيات التنمية

- أنماط تنمية الدول حسب خصائصها (الحجم والتوجه التجاري) يمكن أيضاً أن تتأثر بالسياسات الحكومية التنموية.
- تطوير مؤشر يعكس اختلاف سياسات التنمية:
  - سياسات التوجه الخارجي تحبذ أو على الأقل لا تثبط الصادرات.
  - سياسات التوجه الداخلي: تشجيع إحلال الواردات

- تحديد التوجه الخارجي: معدل صادرات أعلى من المستوى الطبيعي الممثل بالمستوى النمطي أو بارتفاع هذا المستوى عبر الزمن.
- تحديد التوجه الداخلي: مستوى تصدير منخفض أو يتجه نحو الانخفاض. مع بقاء ارتفاع الصادرات الأولية مرتفع وعدم ربحية الصناعات.
- دور المديونية والتدفقات الخارجية في التأثير على هذا التوجه.

مؤشر يسمح بتحديد أثر السياسات على أنماط التنمية

- حصة الصادرات النسبية $E/\hat{E}$
- معدل نمو الصادرات النسبية $g(E/Y)$
- معدل التوجه التجاري T_0
- معامل توجه الإنتاج P_0
- حصة التدفقات الخارجية للناتج F/Y

$$P_0 = (V_p - V_m) - (\hat{V}_p - \hat{V}_m)$$

مؤشر P_0 يفاضل ما بين أثر التخصص الأولي $(P_0 > 0)$ من إحلال الواردات $(P_0 \leq 0)$

ترتيب الدول حسب استراتيجيات التنمية

I. التخصص الأولي

1) توجه أولي في الصادرات To>0.10

2) توجه أولي في الإنتاج Po>0.07

3) مستوى صادرات أعلى من المستوى المعياري

II. إحلال الواردات

1) توجه أولي في الصادرات To>0.10

2) مستوى صادرات منخفض (أقل من 0.75 من المستوى المعياري)

3) إنتاج غير موجه نحو القطاعات الأولية Po<0.07

III. **إنتاج وتجارة متوازنة**

1) توجه صادرات طبيعي $-0.10<To<0.10$

2) توجه إنتاج طبيعي $-0.07<Po<0.07$

IV. **تخصص صناعي:**

1) توجه صادرات صناعية $To<-0.10$

2) توجه إنتاج صناعي $Po<-0.07$

- المرحلة الأولى: التركيز على الصادرات الأولية، إحلال الواردات "السهلة"، وتوفر التمويل الخارجي بشروط ميسرة.
- المرحلة الثانية: الانتقال إلى الصادرات غير الأولية، إحلال واردات معمق والتمويل بشروط غير ميسرة.

التخصص الأولي

- كل الدول تبدأ التنمية بالتخصص في الصادرات بناء على الموارد الطبيعية وبعدها تبدأ عملية تطوير الصادرات غير الأولية.
- التركيز على هذا التخصص لغاية منتصف عملية التحول (باستثناء الدول المصدرة للنفط) أو الدول ذات المواهب الطبيعية الكبيرة.
- أغلب الدول صغيرة (باستثناء الدول المصدرة للنفط) والتخصص ناجم عن الموهوبات الطبيعية وليس سياسة حكومية

- الاعتماد على الاستثمار الأجنبي لتطوير هذه الصناعة
- تعتبر استراتيجية تأجيل التصنيع: تطوير الصناعة بعد ارتفاع مستوى الدخل (الدنمارك، السويد، كندا، استراليا).
- ارتفاع معدلات الأجور يقلل من تطور الصناعات كثيفة اليد العاملة.
- الاستمرار في التخصص الأولي يعتمد على الموارد الطبيعية، الطلب العالمي، الحاجة إلى توزيع منافعه إلى شرائح واسعة من المجتمع بعد الحرب العالمية الثانية كان الطلب العالمي قويا على النفط وأغلب الموارد الطبيعية وتراجع على المنتجات الزراعية.

- التنمية المبنية على النفط (ايران وفنزويلا) أما التنمية المبنية على الزراعة (ماليزيا وساحل العاج) .
- سريلانكا استخدام القطاع الأولي عبر الضرائب لتوزيع منافعه عبر تدعيم الاستهلاك الفقراء مما أدى إلى تحسين توزيع الدخل وتوقع الحياة والتعليم لكن على حساب النمو وارتفاع معدلات البطالة .

- مصاعب استراتيجية التنمية المبنية على التخصص الأولي:
  - تركز النمو في قطاعات محدودة.
  - الاعتماد على الاستثمار الأجنبي.
  - صعوبة تطوير قطاع صناعي بعد ارتفاع الأجور.
- استراتيجية التصنيع المؤجل سمحت لبعض الدول بتطوير قطاع صناعي في المراحل التالية أعلى من الدول التي ركزت على الصناعة منذ المراحل الأولى.

التنمية المتوازنة (عدم التخصص الأولي أو الصناعي)

- تراجع التخصص الأولي نتيجة:
  - تراجع الموارد أو الطلب العالمي لم يسمح باستدامة التخصص الأولي.
  - سياسة موجهة نحو تقليل الاعتماد على القطاع الأولي (إحلال الواردات).
- دول اتبعت سياسة احلال واردات تختلف عن المجموعة التي اتبعت تخصص متوازن في مجال السياسات المتبعة لانعاش الصناعة.

- حماية قوية للصناعات المحلية (معدل حماية فعلية أعلى من 50%)
- سعر صرف حقيقي أعلى من قيمته التوازنية.
- انخفاض الحافز لتصدير السلع المصنعة.
- مع الزمن انخفاض نسبة الصادرات، تحويل الموارد من القطاع الزراعي وتباطؤ نمو الصناعات.
- تنجح هذه السياسات في تقليل التخصص الأولي لكن محدودة في التحول نحو التخصص الصناعي وتصدير السلع المصنعة.

- بالمقابل التنمية المتوازنة تسمح بتقليل الاعتماد على القطاع الأولي لكن دون الضرر بمستويات الانفتاح ودون تقليل الحافز للتصدير .
- الفرق راجع فقط إلى درجة الحماية والتي تسمح بتطوير صناعة تحويلية وكذلك الانتقال من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي .
- سياسة إحلال الواردات ناجعة للدول الكبيرة ذات حجم السوق الواسع (تركيا ، البرازيل، كولومبيا ، المكسيك) .

التخصص الصناعي

- التخصص الصناعي في المراحل الأولي كحل لوجود قاعدة موارد طبيعية محدودة.
- تطوير صناعات موجهة للخارج قادرة على المنافسة وهذا يعني الانتقال من سياسة الحماية إلى سياسة التوجه الخارجي.
- مزايا الاستراتيجية تكمن في الاختيار الجيد لقطاعات التصدير، عدم التمييز بين السوق المحلي والأجنبي والاستخدام الفعال للعمل ورأس المال.

- لا توجد دلائل أمبريقية على تحديد النقطة التي يمكن عندها تقليل الحماية وتعريض الاقتصاد المحلي للمنافسة الأجنبية وتؤدي إلى حصد المنافع في توسع الصادرات.
- الدول التي طبقت هذه الاستراتيجية: كوريا، تايوان، يوغسلافيا.
- بعد الحرب العالمية الثانية عمدت هذه الدول على اتباع استراتيجية إحلال الواردات لمدة عشر سنوات.

- توفر تدفق راسمال أجنبي قلل الحاجة إلى تطوير قطاع تصديري.
- في بداية الستينات بدأت هذه الدول في التحول من التوجه الداخلي إلى التوجه الخارجي وتطوير الصادرات.
- نجاح الاستراتيجية أدى إلى تطور سريع في صادرات السلع المحولة، تسارع نمو الصناعات التحويلية، الإنتاج والدخل، وتراجع الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي.
- 70% من صادرات السلع التحويلية تكونها دول لها 5% من سكان العالم النامي.

- عدد محدود من الدول نجحت في إرساء التصنيع المبكر ومنه صعوبة تحديد متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية:
  - قطاع خاص
  - موارد بشرية
- أجور غير مرتفعة لا تلغي المزايا النسبية في الصناعات كثيفة العمالة.
- ترتفع الأجور لاحقاً مع ارتفاع الإنتاجية وامتصاص فائض العمالة.